استطاع عرفات اقامة اتصال مباشر مع اوسع تجمع سكاني داخل المناطق [المحتلة]، وعبر هذا الاتصال استطاع استئناف انشطته ضد اسرائيل. ومن البديهي القول ان هذا الاجراء سيضع العراقيل امام مثل هذه الانشطة» (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٦/٧/٨).

وشـاركت في هذا الرأي دوائـر أخـرى، اعتبـرت «ان قرار طرد نائب عرفات ورئيس الذراع العسكري لمنظمة ' فتح ' [خليل الوزير (ابو جهاد)] من الاردن يشكل ضربة اضافية لـ م.ت.ف. لانه كان اكبر قائد في هذه المنظمة استمر بالعمل من الاردن حتى بعد اعلان الملك حسين عن ايقاف التعاون والتنسيق السياسي مع المنظمة في بداية هذا العام» (**دافار**، ١٩٨٦/٧/٩).

ومن هنا، فقد «جاءت الخطوة الاردنية بالاتجاه الصحيح، لعدة اعتبارات: فمن وجهة النظر الاسرائيلية، ان ابعاد العقل المفكر والمدبر والمزود بالمال والسلاح لمجموعات [الفدائيين] في [الضفة الغربية]، سيؤدي، بالضرورة، الى تقليص الانشطة المعادية لاسرائيل... والى دعم العناصر الموالية للاردن بالتنسيق مع اسرائيل» (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٦/٧/١١).

وفي اطار الحديث عن الابعاد السياسية للاجراء الاردني الاخير ذُكر ان «اغلاق مكاتب م.ت.ف. وطرد نائب عرفات من الاردن يشكل اكتمالاً لدائرة الفجوة العلنية بين الملك حسين وزعيم م.ت.ف. ياسر عرفات... بعد ' قصة الحب الملتهبة ' بين الاثنين التي ادت الى التوقيع على اتفاق عمان الذي كان مفترضاً ان يصبح الضوء الاخضر للملك في المفاوضات مع اسرائيل» (**عل همشمار**، ١٩٨٦/٧/٩).

«غير ان الارتياح الذي استقبل به [ذلك الاجراء] في اسرائيل مبرر بشكل جزئي فقط؛ فاغلاق المكاتب يستجيب للادعاءات الاسرائيلية المتكررة بان هذه المكاتب هي المسؤولة، بشكل مباشر، عن سلسلة الانشطة التخريبية في اسرائيل. غير ان من توقع ان يتحرر الملك من قيود م.ت.ف. ويبدأ المفاوضات مع اسرائيل، فهو اكثر من ابله» (**المصدر نفسه**).

واضـاف معلق آخر ان «كل من يعتقد بان الخطوة الاردنية ستؤدي الى بدء محادثات سلام اسرائيلية ـ اردنية هو مخطئ، لانه سبق للملك حسين ان اتخذ مثل هذه الاجراءات، بل واشد قسوة منها، ضد المنظمة ولكنه لم يجرؤ على بدء مفاوضات مباشرة مع اسرائيل» (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٦/٧/١١).

وفي السياق ذاته، ذكر، ايضاً، «ان اغلاق ٢٥ مكتباً لـ م.ت.ف. في الاردن لا يبشر بحدوث تغيير جوهري تجاه امكان اجراء مفاوضات مباشرة بين الاردن واسرائيل... وكل ما في الامر هو سعي مجدد من جانب الملك لاستعادة سيطرته على [الضفة الغربية]... وكل ما يستطيع الحصول عليه، من وراء هذا الاجراء، هو الحصول على بعض النقاط لدى الاميركيين والتقرب اكثر نحو سوريا ومصر. غير ان مشكلته الاساسية كانت، وستبقى، م.ت.ف. وفي هذه المرحلة يتطلع، فقط، نحو تحجيمها ليثبت انها ليست الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني... وبما انه لا يستطيع، حالياً، المجاهرة بانه هو الممثل الشرعي للفلسطينيين، فليس في نيته التنازل عن مكانة تمثيل الفلسطينيين بحكم الامر الواقع. لهذا يجب على اسرائيل ان لا تتوقع الكثير من خطوته الاخيرة» (**دافار**، ١٩٨٦/٧/٢١).

وفي اطار الحديث عن انعكاسات الاجراء الاردني على الاوضاع في المناطق المحتلة وعلى الوضع الداخلي لمنظمة التحرير الفلسطينية، عرضت الصحافة الاسرائيلية صورة سريعة للوضع السياسي داخل المناطق المحتلة والاحتمالات المستقبلية للصراع في اطار المشاريع المطروحة من قبل الاطراف المعنية بحل ازمة المنطقة. وفي هذا المجال، كتبت صحيفة «هآرتس» (١٩٨٦/٧/١٨) ان اسرائيل تستطيع تسهيل الامور في وجه الاردن لتعزيز مكانته ونفوذه داخل المناطق المحتلة في مواجهة نفوذ وسيطرة م.ت.ف. ولكن ليس باستطاعتها تغيير آراء ومشاعر السكان العرب في تلك المناطق.

ومثـل هذا الكـلام الصادر عن الدوائر الاسرائيلية المختصة في الشؤون السياسية للمناطق المحتلة هو اعتراف ضمني بسيطرة المنظمة على معظم الاتحادات والمؤسسات البلدية والجامعية في